العوامل المتحكمة في التنظيم الحديث للمؤسسة

التكنولوجيا

مقدمة:

أصبح للتكنولوجيا أهمية بالغة لا يمكن الاستغناء عنها،إذ تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية لكل نشاط المؤسسة،وذلك لضمان الاستمرارية،فقد ساهمت في بروز محيط يتسم بسرعة الانجاز؛ودقة الانجاز وغيرت من طبيعة العمل الإنساني،كما أسهمت في تنظيم علاقات العمل بين الأفراد. والتكنولوجيا تعتبر الدافع الحقيقي الذي تلجأ إليه المؤسسات على اختلاف أنشطتها لضمان سريان عملية إنتاج السلع والخدمات بشكل فعال.

فالمؤسسة اليوم تواجه أكثر من أي وقت مضى رهانات متعددة،منها التحديات الناشئة عن التكنولوجيا، وما أفرزته من تطورات غير مسبوقة فرضت على المؤسسات السعي للحصول عليها وبالطرق المتاحة تملكا أو توطينا.

1- التكنولوجيا المفهوم والتطور:

تطور مفهوم التكنولوجيا بتطور حاجيات الإنسان المجتمعية؛وممارساته اليومية المتنوعة والمتخصصة،ولهذا تعددت وجهات النظر حول المفهوم بسبب اختلاف ميادين تطبيقها،لكنها على العموم اتخذت منحيين:أولهما خاص بعلم المصانع،أي المصنع ومنتجاته المادية،بعنى التكنولوجيا المرافقة للثورة الصناعية،أما الثاني فيشير إلى:"مجمل المعارف والخبرات المتراكمة والمتاحة والأدوات والوسائل المادية والتنظيمية المستخدمة في نشرها وتوصيلها إلى الأفراد والجماعات."[1]

فالتكنولوجيا قديمة قدم الإنسان ومن الخطأ الربط بينها وبين المخترعات الحديثة،لأن المخترعات الحديثة لا تعدوا أن تكون أخر مراحل التطور التي بدأت منذ نشأة الإنسان الأولى. فكلمة التكنولوجيا مركبة من مقطعين "تكنيك" والذي يعني الوسيلة أو الطريق و"لوجيا" تعني العلم.وبهذا فالتكنولوجيا علم الوسيلة والتي يستطيع الفرد أن يبلغ مراده. وتبقى زوايا التحديد تترجح بين الاتساع والضيق عبر الترابط العلائقي التالي:

- مفهوم التكنولوجيا من حيث علاقتها بالعلم: تتمثل في أنها التطبيق المنهجي لنتائج البحث العلمي على الفنون الصناعية،بالتركيز على الاستخدامات العملية. وتمثل الوسيلة التي تحول الاكتشافات العلمية النظرية إلى مخترعات تفيد حياة الأفراد في مختلف الجوانب.[2]

- مفهوم التكنولوجيا من حيث علاقتها بالصناعة: هي مجموعة أفكار ومعارف وخبرات تتعلق بتطبيقات علمية في مجال الصناعة،ويترتب عليها تقدم واضح في مستوى الفن الصناعي؛وذلك بالقياس إلى الحالة السابقة لاكتشاف الفكرة،كخفض الإنتاج أو تطوير أسلوبه[3].

- مفهوم التكنولوجيا باعتبارها سلعة: فهي تحقق منفعة لمن يحصل عليها. أما عن المسائل التي تبحث فيها فهي:[4]

- المسألة الأولى: وصف القانون في زمن معين وفي مجتمع معين وصفا تحليليا دقيقا.

- المسألة الثانية: هي البحث في شروط كل مجموعة من القواعد وقوانينها لمعرفة أسباب إنتاجيتها العلمية.

- المسألة الثالثة: هي دراسة تطور الطرق التقنية، بما يخدم المجتمع الإنساني.

وبهذا فالتكنولوجيا هي مجموعة المعارف والخبرات والعمليات الفنية المتراكمة ذات التقنيات الدائمة التطور؛ المعدة للإنتاج والخدمة،ويستخدمها الأفراد لتسهيل مهامهم ومؤشر عن التقدم لضمان استمرارية المؤسسة وتنظيمها.

2- أهم المقاربات المفسرة للتكنولوجيا:

إن المقاربات التي تفسر التكنولوجيا كآلية مهمة ضمن المؤسسة،تتعدد من حيث الطرح،سواء في طرق الاستخدام ومالها من تأثير وتأثر، وكيف تنتشر وسبل تجديدها وخصوصا أن منبعها يكاد يكون واضح، ولذا سيتم التوقف على أهم المقاربات باعتبارها تتوافق والطابع التنظيمي للمؤسسة الجزائرية.

2-1- مقاربة الانتشار: إن مقاربة الانتشار تركز اهتمامها على لحظة الانتشار وما تحدثه من آثار،أو ما تلاقيه من معوقات، فهي تنفي حق وقدرة المستخدم على تقبل أو تبني تقنية أو تكنولوجية معينة، مما يؤكد أن مقاربة الانتشار تعتقد أن التكنولوجيا سلعة مثلها مثل باقي السلع التي يمكن بيعها وشراؤها في السوق؛ وهو ما يدعو للقلق لأن التكنولوجيا ذات طبيعة خاصة، يجتمع فيها الاجتماعي،الثقافي،الاقتصادي بالسياسي،أو هي سلعة من نوع خاص.

فالتكنولوجيا هي نتاج المجتمع الذي أوجدها، ولذلك فإنها حينما تنقل من مجتمع معين له خصوصياته التاريخية إلى مجتمع أخر يختلف عنه من حيث خصائصه الاجتماعية ،تحتاج لأن تعدل وتكيف ما يتلاءم وهذه الخصائص حتى تتحقق الاستفادة المطلوبة منها. فالتكنولوجيا

الأجنبية يمكن ن تكون مدمرة،وتشكل تهديدا يخلق بدوره عدم الرضا، والريبة في المجتمعات التقليدية، في حال أدت إلى تقويض القيم التقليدية[5].

ومقاربة الانتشار في الواقع تركز اهتمامها على عرض التكنولوجيا وتبني المستخدمين لها.

2-2- مقاربة التجديد:يكتسي التجديد التكنولوجي الطابع التدريجي بفضل التراكم الطويل والمستمر للمعارف،كما هو نتاج مجهود جماع،فعملية التجديد لا تحتاج فقط إلى تجميع العديد من الكفاءات،و رؤوس الأموال الموزعة على الفاعلين، ولكن تحتاج إلى بناء شروط لازمة لتقبل ضمن محيطها التقني والاجتماعي والاقتصادي.إن التجديد يشترط من المؤسسات أن تكون قادرة على تسيير تحدي الفاعلية،والمواءمة،بمعنى أن تحدث التغيير بالدرجة المناسبة؛لكي تتفادى حدوث الفوضى.

فالتكنولوجيا لا تأتي لتنغرس ضمن فراغ،فهناك دائما حياة اجتماعية سابقة،بكافة مكوناتها وخصائصها الثقافية المتميزة، وما يرتبط بها من عملية تجنيد للتكنولوجيا. فإستعاب موضوع التكنولوجيا يجب أن يفهم على أنه سيرورة للخلق والتجديد،يلعب فيها مستخدمو التكنولوجيا دورا ديناميكا فاعلا في سياق تجسيد عملية امتلاك التكنولوجيا بإخضاعها للشروط الخاصة والتي تسمح بالوصول إلى مرحلة الترسيخ وبالتالي تتأسس كأسلوب واضح القواعد يمكن نشره[6].

2-3- مقاربة الامتلاك: إن هذه المقاربة تسعى إلى تحليل استخدامات التكنولوجيا والآثار المترتبة عن استخداماتها،سواء تعلق الأمر بالمحيط أو بممارسات مستخدميها. وعملية امتلاك التكنولوجيا تبقى عملية اجتماعية،تهدف إلى إدماج التكنولوجيا مع أسلوب الحياة الاجتماعية السائد، وترتكز على ثلاث شروط ضرورية وهي:[7]

- وجود حد أدنى من التحكم الإدراكي والتقني في الموضوع أو الجهاز التقني.
- إدماج اجتماعي دال لاستخدام هذه التكنولوجيا في الحياة اليومية للإنسان.
- إمكانية أن تؤدي هذه التكنولوجيا إلى ظهور القدرة على الإبداع

إن مقاربة الامتلاك تشتمل على تصورين، الأول يركز على سير عملية الامتلاك داخل الجماعة،الثاني يحلل الامتلاك ضمن السياق الأوسع لتشكل الاستخدامات الاجتماعية. فالتكنولوجيا ليست متغيرا مستقلا عن النظام الاجتماعي،بل يتم تنميتها وتطبيقها وتجديدها بما يتوافق والقدرات العلمية للمجتمع أو المؤسسة المعنية.

3- أنواع التكنولوجيا: التكنولوجيا تقسيمات وسيتم التركيز على النوع التالي:

- مجسدة- خشنة- تتمثل في المعدات والآلات والتجهيزات الرأسمالية،وحتى في السلع الاستهلاكية المعمرة،الراديو، التلفاز،.....

- غير مجسدة- ناعمة – وتتمثل في المعرفة وتحويل خلاصات البحوث العلمية إى تطبيقات علمية وعملية مفيدة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

4- آليات التأسيس التكنولوجي: تتجسد آليات التأسيس التكنولوجي بطرق واضحة لا تحتمل الجدال أو الخلاف وهي:

4-1- الإنشاء الأصلي-الخلق- وتتمثل في الاعتماد على القدرات الذاتية من بداية الفكرة إلى مخرجاتها،بعيدا عن التقليد أو المحاكاة، بل ترتكز على الإبداع .

4-2- التوطين:يتمثل في تطوير القدرات الذاتية من كوادر علمية وتقنية ومؤسسات وهياكل ارتكازي،بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية ويلبي الحاجات الأساسية للمجتمع المعني. والتوطين التكنولوجي يقوم عوامل أساسية وهي البحث العلمي، التخطيط العلمي والتكنولوجي،إنشاء مراكز للمعلومات،التدريب والتأهيل.

4-3- النقل:ويعنى به هو تحويل التكنولوجيا من جماعة إلى أخرى،أو من منطقة إلى أخرى وعملية النقل قد تتم بالتطبيق الحرفي أو بإدخال تعديلات.والنقل يأخذ شكلين:

- نقل رأسي: ويتمثل في تحويل خلاصات البحوث العلمية المبتكرة إلى منتجات وخدمات وطرق إنتاج،ويلعب الزمن دور مهم في هذه العملية.

- نقل أفقي:هو تحويل الطرق والأساليب التكنولوجية من جماعة متقدمة إلى أخرى أقل تقدما،دون إجراء أية تعديلات أو محاولات لتكييف هذه الطرق مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية للبيئة المنقول إليها.

إن مؤسسات القرن الواحد والعشرون مطالبة بإنتاج التكنولوجية ولاسيما الحديثة بسبب التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة والمعلوماتية؛ وذلك بسبب أهميتها في تنظيم العمل وتصميم وتقديم الخدمات وفقا لحاجيات ورغبات الزبائن والتي مافتئت تتعاظم بسبب التنافس اللامحدود القائم.

يتبع.....